

# الاقتيال والفساد استنساخ للتجربة العراقية في أفغانستان

## الإخفاق الأميركي يسهل مهمة طالبان في معركتها ضد كابول

الخاصة للسرية الدفاعية يعرفون ذلك أيضا "لكن المواطن الأميركي العادي ودافع الضارب العادي والمسؤول المنتخب العادي والدبلوماسي العادي لا يستطيعون أن يعرفوا".

ويقول كارتر مالكاسيان، المسؤول السابق في وزارة الدفاع الأميركية والذي نشر مؤخرا كتابا عن تاريخ الحرب في أفغانستان، "لا شك إطلاقا في أننا خسرنا الحرب". وراى هذا الأخير، الذي نصح رئيس الأركان السابق جوزف دانفورد، أن طالبان برهنت على إرادتها في محاربة الغزاة، بينما بدأ الجيش الأفغاني "مباع" للأجانب.

وكتب مالكاسيان في كتابه أن "مجرد وجود أميركيين في أفغانستان ينتهك فكرة هوية أفغانية تستند إلى كرامة وطنية وتاريخ طويل من محاربة الغزاة والنزاع ديني بالدفاع عن الوطن".

الأفغاني واختلاس جزء من مبالغ مالية خصصتها واشنطن لتسديد رواتب العسكريين، الذي أشار إليه تقرير المفتش العام الخاص لإعادة إعمار أفغانستان جون سوبكر.

ويقول سوبكر إن الاتجاه العام في أفغانستان ليس في مصلحة الحكومة الأفغانية، التي قد تواجه أزمة وجودية في حال لم تنجح في عكس منحى التطورات العسكرية المتسارعة بعد السيطرة الواسعة لطالبان. واعتبر أنه طوال عشرين عاما من الحرب "حذنا جداول زمنية غير واقعية في كل ما نقوم به وهذا الأمر يسبب المشاكل الحالية التي يعاني منها الجيش الأفغاني".

### فشل استراتيجي

كانت نفس الهيئة الرقابية الأميركية قد حذرت في العام 2018 من أن قوات الأمن الأفغانية لا تقوم بتعزيز سيطرتها في البلد الذي تمرقه الحرب، وأن الحكومة في كابول غير مكترثة بالنصدي للفساد المستشري. وهي نفس الاتهامات التي واجهتها الحكومة العراقية في فترة الإعلان عن سحب آخر جندي أميركي في ديسمبر 2011. وتبقى الولايات المتحدة على عدد محدود من الجنود في العراق.

ويبدو الخبراء حاسمين في استنتاجاتهم حول أسباب الإخفاق الأميركي بعد عشرين عاما، مشيرين إلى الأذنيب والغرور الجبرالات والإستراتيجيات القصيرة المدى والأهداف غير الواقعية.

ويرى سوبكر في رسالة انفعالية الوضع القائم في أفغانستان على أنه كان لدى الولايات المتحدة "الغرور للاعتقاد بأننا نستطيع أن نأخذ هذا البلد الذي كان في حالة خراب في 2001 ونجعله نرويجيا صغيرة".

وأضاف سوبكر المكلف منذ 2012 من قبل الكونغرس مراقبة استخدام الأموال الأميركية في هذه الحرب "وصلنا إلى أفغانستان بفكرة تشكيل حكومة مركزية قوية وكان ذلك خطأ". وأعرب عن أسفه لأن الخبراء كانوا يعرفون أن هذا البلد ليس مناسباً لبنية حكومية من هذا النوع لكن "لم يستمع إليهم أحد".

وأضاف أن الجبرالات المتعاقبين في أفغانستان وضعوا أهدافا قصيرة المدى ليتمكنوا من إعلان نجاحهم عند مغادرتهم بعد عامين أو ثلاثة أعوام، بينما كان يجب تخصيص وقت لجهود إعادة الإعمار مع الاهتمام بالتحديات اللوجستية التي يشكلها هذا البلد الذي يحصل ثلاثون في المئة فقط من سكانه على الكهرباء طوال اليوم. واتهم المفتش العام الجبرالات بإخفاء حجم المشاكل.

وقال سوبكر "في كل مرة كنا نذهب فيها إلى هذا البلد، كان العسكريون يغيرون أهدافهم لتسهيل إعلان نجاح". وأضاف "عندما لم يعودوا قادرين على فعل ذلك، فرضوا السرية الدفاعية على الأهداف".

وتابع أنهم "يعرفون إلى أي حد كان الجيش الأفغاني سيئا"، موضحا أن الذين يستطيعون الإطلاع على الوثائق

واشنطن - في عام 2011 أنهى الرئيس الأميركي آنذاك باراك أوباما أكبر وجود عسكري لبلاده في العراق، لكنه ترك على الأرض فوضى أمنية مستعرة تتكرر اليوم تحت قيادة جو بايدن في أفغانستان التي تعاني بدورها من الانقسات والفساد والإهمال وسيطرة طالبان على مناطق واسعة من البلاد.

أعاد الوضع الأمني المدهور في أفغانستان التساؤلات بشأن الإستراتيجية الأميركية المتبعة في هذا البلد الآسيوي الذي غزته الولايات المتحدة قبل نحو عشرين عاما وما زال يعاني من الصراعات والانقسات والحكومات الضعيفة والمنهكة.

ولم يتوان خبراء ومراقبون طوال السنوات الماضية عن التحذير من مخبة تكرار نفس السيناريو العراقي حين انسحبت القوات الأميركية عام 2011 وتركت عددا محدودا من الجنود، وما لحق ذلك من تداعيات أمنية ساهمت في تأسيس نواة تنظيم الدولة الإسلامية الذي سيطر على مناطق واسعة في العام 2014 بعد سقوط مدينة الموصل وفرار السلطات التي أشرف عليها وقتذاك رئيس الوزراء السابق نوري المالكي.

وترى بعض القراء أن الفساد والإهمال والمحسوبية التي عاشها العراق منذ غزو عام 2003، يعيشها الأفغان اليوم عبر حكومتهم الضعيفة التي باتت عاجزة عن صد هجمات حركة طالبان المتشددة، وجعلت السلطات فيها تعاني من أزمة وجودية في ضوء التطورات الأمنية الأخيرة.

وعلى الرغم من الوعود الأميركية المتواعدة لدعم حكومة كابول إلا أن حركة طالبان تواصل تقدمها في مناطق أفغانية وترتكز على الإستيلاء على مدن رئيسية حيث حفزها الانسحاب الأميركي وما تركه من فراغ أمني على شن هجمات لتحقيق مكاسب عسكرية وسياسية في آن واحد.

بدت الإستراتيجية الأميركية تراهن على عديد القوات المحلية الأفغانية في مواجهة التمدد الكبير لطالبان، حيث تفاخر واشنطن بأنها تربت أكثر من 300 ألف جندي أفغاني لـ"حماية استقرار" البلاد، لكن الواقع على الأرض رسم صورة سوداوية بشكل كامل أمام الهزائم العسكرية.

ولم تفلح المراهنة على القوات المحلية في وقف تقدم مسلحي حركة طالبان مثلما حصل في العراق ما بعد ديسمبر 2011 حيث تركت إدارة أوباما في ذلك الوقت البلاد تعاني من انقسات طائفية وعرقية وتمرد وارتداد سياسي بعد الصراع الطائفي الذي جرى بين عامي 2006 و2007.

وساهم الوضع العراقي في تلك الفترة في تشكيل تنظيم الدولة الإسلامية بصورته التي ظهر عليها حين استولى على مناطق واسعة من العراق وسوريا وتنفيذ هجمات إرهابية طالت أماكن متفرقة في العالم، وهذا ما يحذر منه مسؤولون عسكريون وسياسيون في الولايات المتحدة من تكراره في أفغانستان وتهديد البلدان المجاورة والإقليم بصفة عامة.

ويقول المحلل والباحث السياسي رافي خطاب في تقرير نشرته مجلة "ناشونال إنترست" الأميركية، إن خسارة الكم الهائل من الأراضي الأفغانية لصالح طالبان في غضون سنتين يوما فقط من القتال ترسل موجات صادمة في أنحاء العالم، وتذكر بالفوضى المروعة التي شهدتها العراق في العام 2011 حين سحب أوباما القوات من هناك.

### سيناريو العراق

يرى خطاب، وهو باحث في الأمن القومي وعمل في أفغانستان، أن الاقتتال السياسي وضعف القيادة وتراكمات الفساد وسوء التخطيط العسكري داخل الحكومة الأفغانية كلها عوامل ساهمت في تحقيق تقدم كبير لحركة طالبان. وتعاني أفغانستان الآن من ظروف مشابهة لما جرى في العراق في العام 2011 وما بعده، حيث تشكلت الفساد الكبيرة التي يعاني منها الجيش

# الاستقرار الداخلي يسهل استكمال مسار قيس سعيد

## الرئيس التونسي حريص على حماية الحريات والحقوق



### الحريات مضمونة

ويعد البرلمان، الذي تسيطر عليه حركة النهضة بالتحالف مع ائتلاف الكرامة وحزب قلب تونس، مدار صراعات سياسية لم تتوقف منذ الانتخابات التشريعية عام 2019.

وحصلت تونس على دعم إضافي من الولايات المتحدة بعد تأكيدها على دعم البلاد في مفاوضاتها مع المؤسسات المالية الدولية، في تصريح لثابت مساعد وزير الخزانة الأميركي المكلف بأفريقيا والشرق الأوسط إريك ماير خلال لقائه الأربعاء مع مروان العباسي محافظ البنك المركزي التونسي بالعاصمة تونس.

وترى الكاتبة الصحافية والمحللة الاقتصادية التونسية جنات بن عبدالله أن "الموقف الأميركي في مواصلة التعاون مع تونس هو موقف إيجابي ويمكن أن يعطي ضمانات على مستوى الأسواق المالية العالمية والمستثمرين، على ألا تخرج تونس عن مسارها السلمي".

وتشير إلى أن المفاوضات مع صندوق النقد الدولي تعطلت بسبب عدم الاستقرار السياسي والحكومي، موضحة أن "الجانب التونسي مدعو اليوم إلى توظيف موقف فتح الأيدي من الجهة الأميركية التي تسهّل التواصل دوليا وفي الأسواق المالية الدولية بالنسبة إلى تونس".

وتشدد بن عبدالله على أنه "على الجانب التونسي اليوم توخي الحذر واتباع الحكمة في اتخاذ أي قرار من أي نوع سياسي أو اقتصادي، خاصة أن تونس ليست جزيرة منعزلة، بل تنتمي إلى محيط قاري وإقليمي وعربي ودولي، وأي تحرك يجب أن يأخذ بالاعتبار مصالح تونس مع كل هذه الأطراف".

وعلى الرغم من اتهام حركة النهضة وقوى سياسية أخرى للرئيس قيس سعيد بـ"الانقلاب على الدستور"، إلا أنها وجدت نفسها أمام خيارات محدودة للتعامل مع القرارات الرئاسية والتي تنحصر في فتح باب الحوار.

من جانبه يقول الأستاذ في الجامعة التونسية رضا الشكندالي إن "المواقف الخارجية للولايات المتحدة أو غيرها من الدول تساعد في الخروج من الأزمة السياسية، لكنها لا تعطل ما استهدف إليه الأمور داخليا في الأيام القليلة المقبلة".

وتسعى حركة النهضة إلى حشد داخليا ضد قرارات الرئيس سعيد التي لاقت قبولا من شريحة واسعة من التونسيين. ولوح رئيس الحركة راشد الغنوشي بالتحرك عبر الشارع بعد تصريحاته التي قال فيها "إذا لم يتم الاتفاق على عودة البرلمان وتكوين حكومة وعرضها على البرلمان، الشارع التونسي سينتجك لا شك، وسندعو الشارع التونسي للدفاع عن ديمقراطيته وأن يفرض رفع الإقفال على البرلمان".

ويضيف الشكندالي أن "الفرق كان واضحا بين الخطابين الأول والثاني للرئيس التونسي قيس سعيد، إذ أعطى في الثاني (يوم الأربعاء)، رسائل طمأنينة وشهد على تأمين المسار الديمقراطي وحماية مكتسباتها من حريات وغيرها".

عمل الرئيس التونسي قيس سعيد على بعث رسائل طمأنينة للداخل والخارج بشأن حفاظه على المسار الديمقراطي وضمن الحريات المكتسبة بعد الثورة، حيث يساعده الاستقرار الداخلي وإرساء السلم والأمن بعيدا عن التوتر السياسي على استكمال مساره التصحيحي داخل المؤسسات المختلفة للدولة.

تونس - بعث الرئيس التونسي قيس سعيد بإشارات طمأنينة داخلية وخارجية تتعلق بعدم المساس بمسار الديمقراطية في البلاد بعد حملة واسعة النطاق شنها المناوئون لقراراته الرئاسية الأخيرة التي أعقبت بموجبهما رئيس الوزراء وجمد عمل البرلمان لمدة 30 يوما مع رفع الحصانة عن النواب.

وتمكن الرئيس التونسي من إيصال رسائل طمأنينة والتخفيف من حدة الردود الداخلية والخارجية على حد سواء بعد تأكيد على أن تحركه الأخير هدفه "إنقاذ الدولة" من الإنهيار بعد سنوات عانى فيها التونسيون من أزمات كبيرة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى أزمة سياسية عميقة.

ودفع الأزمة الصحية والاقتصادية بالتونسيين إلى التظاهر في الشوارع يوم الخامس والعشرين من يوليو الجاري ضد الطبقة السياسية الحاكمة، بالإضافة إلى الاحتجاج على سوء إدارة الأزمات من قبل الحكومة المغالة والتي طغت على السطح طوال الأشهر الأخيرة، وهذه من العوامل التي جعلت الرئيس قيس سعيد يتحرك لإيقاف هذا التدوير.

وأكد الرئيس التونسي في كلمته الخميس إنه "على عكس ما يقول البعض حول تجاوز الدستور، تم تطبيق الفصل 88 من الدستور، وتمت (غرسلاوي) بإدخال اليقين بناء على الفصل 89 منه، مضميفا "ليطمئن الجميع في تونس وخارجها أننا نحترم للقانون".

وكان سعيد يريد إيصال رسائل طمأنينة إلى الداخل والخارج من وراء تلك التصريحات خاصة في ضوء ما سعت إليه جهات رافضة لقراراته الرئاسية الأخيرة ومن بينها حركة النهضة بقيادة راشد الغنوشي عبر الترويج في وسائل إعلام خارجية بأن "خطوات الرئيس تضر بالديمقراطية وتمثل انقلابا على الدستور".

كما قال في نفس الكلمة "ليطمئن الجميع على الحقوق والحريات وليعلموا أنني حريص عليها"، لافتا إلى أنه "لم يتم اعتقال أي شخص أو حرمان أي شخص من حقوقه بل يتم تطبيق القانون تطبيقا كاملا لا مجال فيه لأي تجاوز لا من السلطة ولا من أي جهة أخرى".

وخاطب سعيد غرسلاوي قائلا "أنت مطالب بضممان استمرارية الدولة في ظل ظرف دقيق، وليعلم الكثيرون ممن أدوا اليمين أمامي أن الدولة ليست دمية تحركها الخيوط"، معتبرا بهذا الصدد أن "هناك من يحرك الخيوط من وراء الستار من اللوبيات والفاستين".

وتعيش تونس منذ الأحد الماضي تواترا سريعا للأحداث بعد القرارات الرئاسية الاستثنائية والتغييرات الكبيرة التي أحدثها الرئيس في مؤسسات مختلفة داخل الدولة، بالإضافة إلى فتح ملفات الفساد وملاحقة من ثبتت دمية تجاوزات خلال السنوات الماضية.

ويشكل ملف الاستقرار الداخلي والنجاح في تحقيقه أولى أولويات الرئيس التونسي بعد تجميد عمل البرلمان لمدة 30 يوما ورفع الحصانة عن النواب البالغ عددهم 217. ويرى خبراء أن الخطوة التي اتخذها الرئيس قيس سعيد جاءت مقاربة جدا مع مطالب الشارع الذي خرج في عيد الجمهورية الـ64 للتعبير عن سخطه على الطبقة السياسية الحاكمة.

تونس - بعث الرئيس التونسي قيس سعيد بإشارات طمأنينة داخلية وخارجية تتعلق بعدم المساس بمسار الديمقراطية في البلاد بعد حملة واسعة النطاق شنها المناوئون لقراراته الرئاسية الأخيرة التي أعقبت بموجبهما رئيس الوزراء وجمد عمل البرلمان لمدة 30 يوما مع رفع الحصانة عن النواب.

وتمكن الرئيس التونسي من إيصال رسائل طمأنينة والتخفيف من حدة الردود الداخلية والخارجية على حد سواء بعد تأكيد على أن تحركه الأخير هدفه "إنقاذ الدولة" من الإنهيار بعد سنوات عانى فيها التونسيون من أزمات كبيرة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى أزمة سياسية عميقة.

ودفع الأزمة الصحية والاقتصادية بالتونسيين إلى التظاهر في الشوارع يوم الخامس والعشرين من يوليو الجاري ضد الطبقة السياسية الحاكمة، بالإضافة إلى الاحتجاج على سوء إدارة الأزمات من قبل الحكومة المغالة والتي طغت على السطح طوال الأشهر الأخيرة، وهذه من العوامل التي جعلت الرئيس قيس سعيد يتحرك لإيقاف هذا التدوير.

جنات بن عبدالله  
الموقف الأميركي في مواصلة التعاون مع تونس إيجابي

رضا الشكندالي  
الرئيس بعث رسائل طمأنينة بشأن المسار الديمقراطي

وبدت الأوضاع في تونس هادئة داخليا على الرغم من محاولات حركة النهضة وحلفائها الإيهام بوجود "انقلاب كبير" على الديمقراطية، وتصوير تلك التحركات على أنها "انقلاب عسكري"، لكنها وجدت ترحيبا واسعا من قبل المواطنين التونسيين الذين كانوا يتوقون لإنهاء أسوأ سنوات عاشوها ما بعد ثورتهم.

ويرى مراقبون أن الاستقرار الداخلي وإرساء السلم والأمن بعيدا عن الاضطرابات والتوتر السياسي من شأنه أن يساعد الرئيس قيس سعيد في استكمال مساره التصحيحي داخل مؤسسات الدولة المختلفة.

ويقول هؤلاء إن توفير مناخ اجتماعي متوازن وسلمي بعيدا عن الاحتجاجات والاعتصامات قد يساعد على استكمال المسار بشكل سلس. وكان الرئيس التونسي قد اجتمع مع مؤسسات اقتصادية وعمالية ونقابية هامة منذ إصداره لقراراته الأخيرة



جون سوبكر  
الولايات المتحدة  
تصرفت في أفغانستان  
كما فعلت في العراق

وأضاف "كنا نعتقد أن بعض الأمور كانت ممكنة في أفغانستان: هزيمة طالبان أو السماح للحكومة الأفغانية بأن تستقل.. لكن الأمر لم يكن كذلك.. عناصر الشرطة والجنود لم يرغبوا في المجازفة بحياتهم من أجل حكومة فاسدة تميل إلى إهمالهم".

### غضب الأفغان

يشير تقرير حديث للمنظمة غير الحكومية هيومن رايتس ووتش إلى أنه عبر عدم الاهتمام بشكل كاف بالأضحايا المدنيين لغارات جوية أو الانتهاكات التي يرتكبها أفراد حرب متحالفون مع الغرب، أثار التحالف غضب الشعب الأفغاني. ورات المنظمة أن "ميل واشنطن إلى إعطاء الأولوية للمكاسب العسكرية في أمد قصير بدلا من بناء مؤسسات ديمقراطية أو حماية حقوق الإنسان، وجه ضربة قاضية للمهمة الأميركية وكل جهود إعادة الإعمار بعد 2001".

وتابعت أن "استيلاء السكان وانعدام ثقته في الولايات المتحدة والحكومة الأفغانية، سمحا لطالبان بتحقيق مكاسب".

ورأى جون سوبكر أن الولايات المتحدة تصرفت في أفغانستان كما فعلت في العراق وكما فعلت في فيتنام. وقال "لا تصدق الجبرالات أو السفراء أو مسؤولو الإدارة الذين يقولون: لن نفل ذلك بعد الآن"، مشيرا إلى أن "هذا بالضبط ما قلناه بعد فيتنام: لن نفل ذلك مرة أخرى، والمفاجأة أننا فعلنا ذلك في العراق وفعلنا ذلك في أفغانستان.. وسنفل ذلك مرة أخرى".



معاركة خاسرة منذ البداية